الأمم المتحدة
A/RES/72/10
الجمعية العامة
Distr.: General
24 November 2017

الدورة الثانية والسبعون
البند ٣٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/72/L.8* و *A/72/L.8/Add.1*)]

٧/٧٢ – الحالة في أفغانستان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٩/٧١ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وإلى جميع قراراتها السابقة المتخذة في هذا الصدد،

وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن وبيانات رئيس المجلس ذات الصلة بالحالة في أفغانستان، ولا سيما القرارات ٢١٨٩ (٢٠١٤) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٢١٠ (٢٠١٥) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥ و ٢٢٧٤ (٢٠١٦) المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦ و ٢٣٤٤ (٢٠١٧) المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧،

وإذ تعيد تأكيد التزامها الشديد بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وإذ تعرب عن احترامها لتراث أفغانستان التاريخي المتعدد الثقافات والأعراق،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها أفغانستان في إطار عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤) من أجل أن توطد سيادتها من خلال تعزيز إقامة دولة تتوفر لها مقومات البقاء وتؤدي كامل مهامها خدمة لشعبها بهدف أن تصبح دولة تعتمد على نفسها اعتمادا تاما،

وإذ تؤكد من جديد الشراكة الطويلة الأجل بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي استنادا إلى التزاماتهما المجددة المتبادلة المنصوص عليها في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة،

051217 271117 17-20698 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

على النحو المتفق عليه في مؤتمر بروكسل المعني بأفغانستان المعقود في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وإذ تشير إلى الالتزام الطويل الأمد الذي أعلنه المجتمع الدولي تجاه أفغانستان، والذي أعيد تأكيده في المؤتمر، بهدف تعزيز تولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني، مع أخذ الطابع المتغير لوجود المجتمع الدولي في الاعتبار،

وإذ تؤكد من جديد أيضا التزام المجتمع الدولي بمواصلة دعم تدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتجهيزها وتمويلها وتنمية قدراتها، بطرق تشمل ما اتفق عليه في إعلان مؤتمر قمة شيكاغو بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٢، وفي الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة ويلز بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٤، والإعلان الصادر عن مؤتمر قمة في وارسو بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٦، وتكريما منها لذكرى أفراد قوات الأمن الأفغانية والدولية الذين جادوا بأرواحهم، رجالا ونساء، في أثناء أداء واجبهم،

وإذ تكرر تأكيد الضرورة الملحة للتصدي للتحديات التي تواجه أفغانستان، وبخاصة الأنشطة المتطرفة العنيفة التي تتخذ من الإقليم قاعدة لها وتقوم بها حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، فضلا عن تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وفروعه والجماعات الإرهابية الأخرى والجماعات المتطرفة العنيفة والمجرمون، بما يشمل الضالعين في تجارة المخدرات، وتطوير المؤسسات الحكومية الأفغانية على عدة صعد منها الصعيد دون الوطني، وتعزيز سيادة القانون والعمليات الديمقراطية، ومكافحة الفساد، ومواصلة إصلاح قطاع العدالة، وتشجيع عملية السلام، دون المساس بتنفيذ التدابير التي نص عليها مجلس الأمن في قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) المؤرخين ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢) المؤرخين ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢١٦٠ (٢٠١٤) و ٢١٦١ (٢٠١٤) المؤرخين ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٢٥٥ (٢٠١٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والقرارات الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية بقيادة أفغانية، والعودة الآمنة الطوعية للأفغان اللاجئين والمشردين داخليا بطريقة منظمة تكفل كرامتهم، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإرساء التسامح فيما بين الأديان وبين طوائف الدين الواحد، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تعرب عن عميق قلقها إزاء استمرار ارتفاع مستوى العنف في أفغانستان، ولا سيما ارتفاع الخسائر في صفوف المدنيين، وإذ تدين بأقوى العبارات جميع الأنشطة الإرهابية وكافة الهجمات العنيفة، وإذ تذكر بأن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وفروعه والجماعات الإرهابية الأخرى والجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من الخسائر في صفوف المدنيين في أفغانستان، وإذ تدعو إلى الامتثال إلى أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب المنطبق منها، وإلى اتخاذ جميع التدابير الملائمة لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، وحماية مرافق المعونة والمساعدة الإنسانية،

وإذ ترحب بالإنجازات التي حققتها حكومة الوحدة الوطنية في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية وفي إدارة عملية الانتقال، وإذ تشدد على ضرورة الحفاظ على الإنجازات السابقة، وإذ تحث على إجراء مزيد من التحسينات في هذا الصدد، وخاصة لمعالجة الفقر،

وتقديم الخدمات، وتنشيط النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، وزيادة الإيرادات المحلية، وتعزيز حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق المنتمين للأقليات،

وإذ تشدد على الدور المركزي والمحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، وإذ تعرب عن تقديرها ودعمها الوطيد لجميع الجهود التي يبذلها في هذا الصدد الأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان، وإذ تعرب عن تقديرها أيضا للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٤٤ (٢٠١٧)، وإذ تؤكد الدور الهام الذي تضطلع به بعثة تقديم المساعدة سعيا إلى مواصلة تعزيز اتساق الجهود المدنية الدولية المبذولة وتنسيقها، مسترشدة في ذلك بمبدأ توطيد تولي الأفغان زمام الأمور والقيادة،

وإذ ترحب بتقارير الأمين العام[(١)] وبما ورد فيها من توصيات،

١ - ***تتعهد بمواصلة دعمها*** لأفغانستان، حكومة وشعبا، في السعي، كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، إلى إعادة بناء دولة مستقرة آمنة مكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية خالية من الإرهاب والمخدرات، وإلى تعزيز أسس الديمقراطية الدستورية؛

٢ - ***تشجع*** جميع الشركاء على تقديم دعم بناء لبرنامج الإصلاح لحكومة أفغانستان، بما في ذلك كما هو متوخى في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان وإطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، لكفالة إحلال الرخاء والديمقراطية في أفغانستان، مع التركيز على تعزيز الضوابط والموازين المنصوص عليها في الدستور التي تكفل حقوق المواطنين وواجباتهم، وإجراء الإصلاح الهيكلي بما يتيح إقامة حكومة فعالة تخضع للمساءلة وقادرة على إحراز تقدم ملموس لصالح شعبها؛

٣ - ***تؤيد*** مواصلة حكومة أفغانستان الاضطلاع بجهود التعمير والتنمية وتزايد امتلاكها زمام تلك الجهود، وتؤكد الضرورة الماسة لتولي زمام الأمور والخضوع للمساءلة في جميع ميادين الحوكمة وتحسين القدرات المؤسسية، بما في ذلك القدرات المؤسسية على الصعيد دون الوطني، من أجل استخدام المعونة على نحو أكثر فعالية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية الالتزامات المقدمة من المجتمع الدولي، وأهمية المجموعة الجديدة من المؤشرات الخاصة بإطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، وفق ما تكرر تأكيده في البيان الصادر عن مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛

الأمن

٤ - ***تنوه*** بالتزام المجتمع الدولي بدعم تدريب وتجهيز وتمويل وتنمية قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية فيما بعد انتهاء فترة الانتقال وطوال عقد التحول، بما في ذلك على النحو المتفق عليه في إعلان مؤتمر قمة شيكاغو بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٢ وفي إعلان مؤتمر قمة ويلز بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٤ وفي الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة وارسو بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٦، بما في ذلك من خلال بعثة الدعم الوطيد، التي رحب بها مجلس الأمن في قراره ٢١٨٩ (٢٠١٤)؛

٥ - ***ترحب*** بالتعهدات والالتزامات المعلنة في مؤتمر قمة وارسو، الذي عقدته منظمة حلف شمال الأطلسي في ٨ و ٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، بشأن مواصلة المساهمات الوطنية المقدمة لتمويل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية حتى نهاية عام ٢٠٢٠، وتمويل بعثة الدعم الوطيد بعد عام ٢٠١٦،

(١) A/71/682-S/2016/1049 و A/71/826-S/2017/189 و A/71/932- S/2017/508 و A/72/392–S/2017/783.

من أجل الاستمرار في توفير التدريب وتقديم المشورة والمساعدة إلى المؤسسات الأمنية الأفغانية، بما في ذلك جهاز الشرطة والقوات الجوية وقوات العمليات الخاصة؛

٦ - ***تحيط علما*** بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها الجديدة لأفغانستان في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٧ واعتماد الاتحاد الأوروبي استراتيجيته الجديدة بشأن أفغانستان في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بوصفهما عنصرين هامين في دعم المجتمع الدولي المتواصل لأمن أفغانستان وتنميتها واستقرارها؛

٧ - ***تكرر مرة أخرى الإعراب عن بالغ قلقها*** إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، وتؤكد ضرورة مواصلة التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها على أيدي الجماعات المتطرفة العنيفة وغيرها من الجماعات المسلحة غير المشروعة والعناصر الإجرامية التي تتخذ من المنطقة قاعدة لها، بما في ذلك الضالعون في تجارة المخدرات، وتعرب عن القلق إزاء التهديد الخطير الذي يشكله وجود المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتكرر في هذا الصدد دعوتها إلى التنفيذ الكامل والجاد للتدابير والإجراءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، ولا سيما القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢) و ٢١٦٠ (٢٠١٤) و ٢١٦١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ٢٢٥٥ (٢٠١٥)، وتدعو جميع الدول إلى تعزيز تعاونها على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل النهوض بتبادل المعلومات ومراقبة الحدود وإنفاذ القانون والعدالة الجنائية، سعيا إلى تحسين التصدي للخطر الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب والعائدون من هؤلاء المقاتلين في أفغانستان والمنطقة؛

٨ - ***تعرب عن بالغ قلقها*** إزاء وجود التنظيمات الإرهابية، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وفروعه، وما ترتكبه من أعمال وحشية، من بينها قتل المواطنين الأفغان، وتشيد بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان في محاربة هذه التهديدات في البلد، وتؤكد دعمها للجهود المستمرة في هذا الصدد؛

٩ - ***تدين بأشد العبارات*** جميع الأعمال غير المشروعة المتمثلة في العنف والتخويف والهجمات، بما في ذلك الهجمات بالعبوات الناسفة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية والاغتيالات، بما فيها اغتيال الشخصيات العامة، وعمليات الاختطاف والهجمات العشوائية ضد المدنيين وعمليات القتل والهجمات ضد الأفراد وجماعات وسائط الإعلام وهيئات المجتمع المنخرطة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان المعترف بها دوليا والهجمات ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والممتلكات المدنية، بما فيها المدارس والمستشفيات، واستهداف القوات الأفغانية والدولية، مما يتسبب في الإضرار بالجهود المبذولة لإرساء الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتدين أيضا لجوء حركة طالبان، بما فيها شبكة حقاني، وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة إلى استخدام المدنيين دروعا بشرية، وهجمات حركة طالبان، وأفعال الإرهابيين الدوليين؛

١٠ - ***تدين أيضا بأشد العبارات*** الهجوم الإرهابي البشع والجبان الذي نفذ في وسط كابل في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، والذي أسفر عن مقتل أكثر من ٩٢ شخصا وإصابة ما لا يقل عن ٤٩١ شخصا، معظمهم تقريبا من المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال وعاملون في وسائط الإعلام وموظفون دبلوماسيون، وألحق أضرارا جسيمة بممتلكات عامة وخاصة، من بينها بعثات دبلوماسية

أجنبية، فضلا عن الهجمات المنهجية اللاحقة، ومنها الهجمات ضد الأقليات الدينية، وتؤكد الحاجة إلى تقديم مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية النكراء ومدبريها وممولیها ورعاتها إلى العدالة؛

١١ - ***تؤكد*** ضرورة أن تواصل حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي العمل معا بشكل وثيق وتحسين التنسيق في مجال التصدي لهذه الأفعال التي تهدد السلام والاستقرار في أفغانستان والعملية الديمقراطية، والإنجازات التي تحققت بفضل المكاسب الإنمائية وعملية التنمية في أفغانستان وإمكانية الاستمرار في تفعيل تلك المكاسب وتنفيذ تلك العملية، وكذلك تدابير المعونة الإنسانية، وتعترف بإنجازات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في هذا الخصوص، وتهيب بجميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المجاورة، أن تحرم هذه الجماعات من أي شكل من أشكال الملاذ الآمن وحرية القيام بعمليات، والتحرك والتجنيد والدعم المالي أو المادي أو السياسي، الذي يهدد نظام الدولة والسلام والأمن الإقليميين؛

١٢ - ***ترحب*** بتولي قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الرئيسية الكاملة عن الأمن، وتثني على ما أبدته من صلابة وشجاعة في هذا الخصوص، وتهيب بالمجتمع الدولي تقديم الدعم الضروري الكفيل بتعزيز الأمن، بما يشمل النظام العام وإنفاذ القانون وأمن حدود أفغانستان والحفاظ على الحقوق الدستورية للمواطنين الأفغان ومواصلة تقديم الدعم بتوفير التدريب والمعدات لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والإسهام في تمويلها كي تضطلع بمهمة إحلال الأمن في بلدها ومحاربة الإرهاب الدولي، وتؤكد أهمية الإعلانات الصادرة عن مؤتمرات القمة التي عقدت في شيكاغو وويلز ووارسو بشأن أفغانستان وغيرها من الاتفاقات المبرمة مع الشركاء الإقليميين والدوليين في هذا الصدد، وتحيط علما في هذا الصدد بإعلان مؤتمر قمة وارسو بشأن أفغانستان؛

١٣ - ***ترحب أيضا*** في هذا الصدد بوجود بعثة الدعم الوطيد، التي سبقتها القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وتعرب عن تقديرها للدول الأعضاء لمساهمتها بالأفراد والمعدات وغير ذلك من الموارد في البعثة، وعن تقديرها للدعم المقدم إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية من كافة الشركاء الدوليين، ولا سيما من منظمة حلف شمال الأطلسي من خلال بعثتها القتالية السابقة وبعثتها غير القتالية الحالية في أفغانستان، وكذلك برامج التدريب الثنائية الأخرى، وتشجع على مواصلة التنسيق عند الاقتضاء؛

١٤ - ***ترحب كذلك*** بالالتزام المقدم من حكومة أفغانستان بأن تستمر، سعيا إلى كفالة الاستقرار وتهيئة الظروف الكفيلة بإرساء سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان بصورة فعالة، ولا سيما حقوق النساء والأطفال، في إصلاحها لقطاع الأمن من خلال زيادة الفعالية والخضوع للمساءلة في عمليات توفير الأمن وإدارة قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والرقابة عليها، وترحب في هذا الصدد بالتقدم الجاري إحرازه في المؤسسات الأمنية الوطنية الأفغانية على النحو المعروض في اجتماع كبار المسؤولين الثالث المعقود في كابل في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وتعترف بأهمية مواصلة تنفيذ استراتيجية الشرطة الوطنية الأفغانية ورؤية السنوات العشر التي طرحتها وزارة الداخلية، وتعرب عن تقديرها للدول الأعضاء على ما قدمته من دعم إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية؛

١٥ - ***تشير*** إلى أن التعاون الأمني الإقليمي يؤدي دورا رئيسيا في الحفاظ على الاستقرار في أفغانستان والمنطقة، وترحب بالتقدم الذي حققته أفغانستان والشركاء الإقليميون في هذا الصدد، وتدعو إلى بذل مزيد من الجهود من جانب أفغانستان والشركاء الإقليميين والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة شنغهاي للتعاون، من أجل تعزيز الشراكة والتعاون فيما بينها، بما يشمل تعزيز قدرات

قوات الأمن الأفغانية وتعزيز الأمن في المنطقة، وتحيط علما باجتماع فريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شانغهاى للتعاون الذي عُقد في موسكو في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛

١٦ - ***لا يزال يساورها بالغ القلق*** إزاء استمرار المشكلة الناجمة عن وجود الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، وترحب بالإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، الذي يهدف إلى جعل أفغانستان بلدا خاليا من الألغام بحلول عام ٢٠٢٣، وتؤكد أهمية مواصلة تقديم المساعدة الدولية، وتشجع حكومة أفغانستان على أن تواصل، بدعم من الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة المعنية، جهودها الرامية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام[٢]، وتعرب عن القلق إزاء لجوء حركة طالبان إلى استخدام العبوات الناسفة اليدوية الصنع ضد المدنيين وقوات الأمن الأفغانية، وتلاحظ الحاجة إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات، سواء فيما بين الدول الأعضاء أو مع القطاع الخاص، من أجل منع تدفق مكونات العبوات الناسفة اليدوية الصنع إلى حركة طالبان؛

السلام والمصالحة

١٧ - ***تسلّم*** بأن عملية سلام شامل تتولى أفغانستان قيادتها والمسؤولية عنها بدعم من جهات فاعلة إقليمية، في باكستان على وجه الخصوص، وبدعم من المجتمع الدولي، هي أمر ضروري لتحقيق السلام والاستقرار على المدى البعيد في أفغانستان، وتعيد تأكيد التزامها القوي بدعم حكومة أفغانستان في الجهود التي تبذلها في هذا الصدد مع كل من ينبذ العنف، ويقطع صلاته بالمنظمات الإرهابية الدولية، بما فيها تنظيم القاعدة، ويحترم الدستور، بما في ذلك أحكامه المتصلة بحقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة والفتاة، فضلا عن حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات، ولديه الإرادة للمشاركة في العمل على إحلال السلام في أفغانستان، على أن يراعى على نحو تام تنفيذ التدابير والإجراءات التي حددها مجلس الأمن في قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢١٦٠ (٢٠١٤) و ٢٢٥٥ (٢٠١٥) وقرارات المجلس الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وتهيب بجميع الدول المعنية، ولا سيما البلدان المجاورة والمنظمات الدولية، أن تواصل القيام بدورها في عملية السلام الجارية التي تتولى أفغانستان قيادتها والمسؤولية عنها، وتسلم بما تخلفه الهجمات الإرهابية من أثر في الشعب الأفغاني وما تشكله من خطر يهدد إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية في المستقبل؛

١٨ - ***ترحب***، في هذا الصدد، بالخطة الاستراتيجية للسلام والمصالحة التي قدمها المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، وتهيب بجماعات المعارضة المسلحة، ولا سيما حركة طالبان، الاعتراف بمسؤوليتها عن السلام في أفغانستان والدخول في محادثات مباشرة مع حكومة أفغانستان دون شروط مسبقة؛

١٩ - ***ترحب أيضا*** باتفاق السلام الذي وقعته حكومة أفغانستان والمجلس الأعلى للسلام مع الحزب الإسلامي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ باعتباره تطورا هاما في مجمل الجهود الرامية إلى إحلال السلام التي تضطلع بها الحكومة، وتدعو إلى تنفيذه بفعالية؛

---

(٢) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2056, No. 35597.

٢٠ - ***تشجع*** أفغانستان وباكستان على تعزيز العلاقة بينهما على نحو يمكن أن يؤدي إلى التعاون على مكافحة الإرهاب بفعالية والمضي قدما بعملية السلام التي تتولى أفغانستان قيادتها والمسؤولية عنها؛

٢١ - ***تشير*** إلى أن النساء يؤدين دورا حيويا في عملية السلام، حسب ما سلّم به مجلس الأمن في قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وفي القرارات المتخذة في هذا الصدد بما في ذلك القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وترحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان في تنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وتسلم في هذا الصدد بتزايد دور المرأة في عملية السلام، على نحو ما يتجلى من تمثيلها في المجلس الأعلى للسلام ولجانه وأماناته على صعيد المقاطعات، وكذلك إسهامها في وضع استراتيجية أفغانستان للسلام والمصالحة، على نحو ما يعكسه التقرير الأخير للأمين العام[٣]، وتؤيد بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد، وتشجع حكومة أفغانستان على مواصلة دعم المشاركة النشطة للمرأة في عملية السلام؛

٢٢ - ***تدرك*** أنه لا يوجد حل عسكري صرف لضمان استقرار أفغانستان، وترحب باستمرار الجهود التي يبذلها جميع شركاء أفغانستان الإقليميين والدوليين لدعم السلام والمصالحة في أفغانستان، من خلال عملية كابل للتعاون في مجالي السلام والأمن، التي بدأت في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في كابل بقيادة حكومة أفغانستان وعمل فريق التنسيق الرباعي المؤلف من أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة الأمريكية والمعني بعملية السلام والمصالحة الأفغانية، وفريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان، ومشاورات موسكو وغيرها من المبادرات الدولية والإقليمية ذات الصلة، من أجل عقد محادثات سلام مباشرة ومبكرة بين حكومة أفغانستان وممثلي جماعات طالبان المأذون لهم، وتهيب بجميع شركاء أفغانستان الإقليميين والدوليين مواصلة جهودهم، إدراكا منها أن النجاح لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التنسيق الموحد والوثيق للجهود المبذولة تحت قيادة حكومة أفغانستان ومسؤوليتها؛

الديمقراطية

٢٣ - ***تشدد*** على أهمية عمل جميع الأطراف في أفغانستان يدا واحدة من أجل مستقبل ينعم في ظله شعب أفغانستان كله بالوحدة والسلام والديمقراطية والازدهار؛

٢٤ - ***تشير*** إلى التزام حكومة أفغانستان، الذي أعيد تأكيده في مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان المعقود في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٢، بتعزيز العملية الانتخابية في أفغانستان وتحسينها، وترحب في هذا الصدد بصدور القانون الانتخابي في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وبإعلان المفوضية المستقلة للانتخابات في أفغانستان بأن الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية ستجري في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٨، وتكرر تأكيد تأييدها لإجراء انتخابات جامعة وآمنة وذات مصداقية، وتهيب بالحكومة مواصلة تنفيذ الإصلاحات الانتخابية اللازمة والتحضير للانتخابات لمواصلة استعادة الثقة والاطمئنان إزاء العملية الانتخابية ومؤسساتها؛

(٣) A/71/616-S/2016/768.

٢٥ - ***ترحب*** بتعزيز الحوار الشامل والواسع النطاق بشأن الانتقال السياسي نحو تعزيز وحدة الشعب الأفغاني وتشدد على أهميته في توطيد الديمقراطية والاستقرار السياسي الأفغاني؛

٢٦ - ***تدعو*** حكومة أفغانستان إلى أن تواصل على نحو فعال إصلاح قطاع الإدارة العامة من أجل إعمال سيادة القانون وضمان الحكم الرشيد والمساءلة، وترحب بالالتزامات التي أخذتها الحكومة على عاتقها وبما بذلته من جهود وأحرزته من تقدم في هذا الصدد؛

سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد

٢٧ - ***تشدد*** على أن سيادة القانون وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة تشكل الأساس اللازم لتحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان؛

٢٨ - ***تشير*** إلى أن الدستور يضمن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغانيين، دون تمييز من أي نوع، وتؤكد ضرورة تنفيذ أحكام الدستور الأفغاني المتعلقة بحقوق الإنسان تنفيذا تاما، وفقا للالتزامات التي يقتضيها القانون الدولي الواجب التطبيق، وبخاصة الالتزامات المتعلقة بتمتع المرأة والطفل بحقوق الإنسان تمتعا كاملا، وتقر بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد؛

٢٩ - ***تحيط علما*** بانتخاب أفغانستان مؤخرا لعضوية مجلس حقوق الإنسان، وترحب بالالتزام والمسؤولية الواقعين عليها في العمل على صون حقوق الإنسان وتعزيزها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، في إطار الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة التي هي طرف فيها؛

٣٠ - ***تكرر الإعراب عن قلقها*** إزاء الآثار المدمرة لأعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وفروعه والجماعات الإرهابية الأخرى والجماعات العنيفة والمتطرفة وغيرها من الجماعات المسلحة غير المشروعة والعناصر الإجرامية، ضد الأشخاص، بمن فيهم المنتمون إلى أقليات عرقية ودينية، والتي تعرقل التمتع بحقوق الإنسان وقدرة الحكومة على كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز التسامح والحرية الدينية وضرورة كفالة احترام الحق في حرية التعبير والحق في حرية الفكر أو الضمير أو المعتقد، على النحو المكرس في الدستور الأفغاني والمواثيق الدولية التي تلتزم بها أفغانستان، وتشدد على ضرورة التحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات في الحاضر والماضي، وتؤكد أهمية تيسير توفير وسائل انتصاف للضحايا تتسم بالكفاءة والفعالية، وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة وفقا للقانون الوطني والدولي، وتدعو إلى تنفيذ القانون المتعلق بوسائط الإعلام على نحو تام، وتلاحظ مع القلق في الوقت ذاته استمرار تعرض الصحفيين الأفغان لأعمال التخويف والعنف، مثل حالات اختطاف صحفيين، بل وقتلهم، على يد جماعات إرهابية ومتطرفة وإجرامية، وتدين ذلك، وتحث السلطات الأفغانية على التحقيق في المضايقات والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة؛ وترحب في هذا الصدد بإصدار المرسوم الرئاسي المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الذي يعرض تدابير محددة لضمان سلامة الصحفيين وأمنهم وحمايتهم؛

٣١ - ***تكرر تأكيد*** التزامها والتزام حكومة أفغانستان الراسخين بتفعيل مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة في أفغانستان، وتشيد بما تحققه الحكومة من إنجازات وما تبذله من جهود سعيا إلى مكافحة التمييز وحماية المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل وتشجيعها حسب ما تكفله جملة أمور منها تصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٤]، والدستور الأفغاني، وخطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان، وقانون القضاء على العنف ضد المرأة؛

٣٢ - ***تؤكد*** ضرورة كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأطفال في أفغانستان، وتذكر بالحاجة إلى أن تنفذ جميع الدول الأطراف على نحو تام اتفاقية حقوق الطفل[٥]، وبروتوكولها الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية[٦]، وبروتوكولها الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة[٧]، وقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ وجميع القرارات اللاحقة الأخرى المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وقراري المجلس ١٩٩٨ (٢٠١١) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٢٢٨٦ (٢٠١٦) المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠١٦ بشأن الهجمات على المدارس والمستشفيات، وبخاصة تلك التي تشنها الجماعات الإرهابية والمتطرفة والإجرامية، وتثني على حكومة أفغانستان لاستحداث تشريع يحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم، ولإنشاء وحدات محلية لحماية الطفل وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل من أجل منع تجنيد القصر، الموقّعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ومرفقها المتعلق بالأطفال المرتبطين بقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، وفي تنفيذ خريطة الطريق نحو الامتثال؛

٣٣ - ***تكرر الإعراب عن تقديرها*** للالتزام بمكافحة الفساد الذي أخذته حكومة أفغانستان على عاتقها، وترحب في هذا الصدد بإنشاء المجلس الأعلى المعني بالحوكمة والعدالة ومكافحة الفساد، ومركز العدالة لمكافحة الفساد، واللجنة الوطنية للمشتريات، واعتماد الاستراتيجية الوطنية لأفغانستان لمكافحة الفساد في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، باعتبارها تدابير اتخذتها الحكومة لتنفيذ برنامجها الإصلاحي الشامل، وتعزيز الحوكمة وتحقيق إدارة أكثر فعالية ومساءلة وشفافية على صعيد الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية، وترحب في هذا الصدد بالتقدم الملحوظ المحرز حتى الآن قياسا على المعالم المرجعية لخطتها للإصلاح الشامل التي عرضت وأقرت في مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان وكذلك في اجتماع كبار المسؤولين الثالث، وتشجع الحكومة على مواصلة اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل زيادة الفعالية والمساءلة والشفافية في الإدارة، على صعيد الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية؛

٣٤ - ***تهيب*** بالمجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها أفغانستان في هذا الصدد من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالحوكمة؛

---

(٤) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1249, No. 20378.

(٥) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ٢١٧١، الرقم ٢٧٥٣١.

(٧) المرجع نفسه، المجلد ٢١٧٣، الرقم ٢٧٥٣١.

مكافحة المخدرات

٣٥ - ***ترحب*** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في مجال مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان، وتحيط علما بتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعنون ”الدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٧“ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، والذي يشير في جملة أمور إلى حدوث زيادة كبيرة في إنتاج المخدرات وزراعتها، ويؤكد ضرورة أن تبذل الحكومة مزيدا من الجهود المشتركة والمنسقة والحازمة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجهات الفاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي، في حدود المسؤوليات المناطة بكل منها، وتشجع التعاون الدولي والإقليمي مع أفغانستان في جهودها المتواصلة من أجل التصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها؛

٣٦ - ***تؤكد*** أهمية اتباع نهج شامل ومتوازن في التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان وأنه لكي يكون هذا النهج فعالا فلا بد من إدماجه في السياق الأوسع نطاقا للجهود المبذولة في مجالات الأمن والحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصا في المناطق الريفية، بما في ذلك وضع برامج بديلة محسّنة لكسب الرزق؛

٣٧ - ***تلاحظ ببالغ القلق*** الترابط القوي القائم بين تجارة المخدرات والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وفروعه والجماعات الإرهابية والعنيفة والمتطرفة والجماعات الإجرامية الأخرى، التي تشكل خطرا جسيما يهدد الأمن وسيادة القانون والتنمية في أفغانستان والمنطقة، وتؤكد أهمية تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد على نحو تام، بما في ذلك القراران ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ٢٢٥٥ (٢٠١٥)؛

٣٨ - ***تهيب*** بالمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة حكومة أفغانستان في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات وخطة العمل الوطنية لمكافحة المخدرات، الراميتين إلى القضاء على زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها، بطرق منها زيادة دعم وكالات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية في أفغانستان، والتنمية الزراعية والريفية، من أجل إيجاد سبل بديلة ومحسنة يستعين بها المزارعون لكسب الرزق، والحد من الطلب، وإتلاف المحاصيل غير المشروعة، وزيادة الوعي العام، وبناء قدرات مؤسسات مكافحة المخدرات ومراكز رعاية مدمني المخدرات ومعالجتهم، وتكرر دعوتها المجتمع الدولي إلى أن يعمل على تمويل مكافحة المخدرات من خلال الحكومة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وسائر الآليات المعنية، قدر الإمكان، وتلاحظ أن مشكلة إنتاج المخدرات وزراعتها والاتجار بها واستهلاكها ينبغي أن تعالج على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، وترحب بالمشاريع والأنشطة الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما فيها المشاريع والأنشطة التي تضطلع بها أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية في إطار المبادرة الثلاثية الهادفة إلى مكافحة المخدرات، وتؤيد تلك المشاريع والأنشطة؛

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٣٩ - ***ترحب*** بالإطار الوطني الجديد للسلام والتنمية في أفغانستان الذي يحدد الأولويات السياساتية الاستراتيجية لأفغانستان الرامية إلى تحقيق الاعتماد على الذات، وبعرض خمسة برامج وطنية جديدة ذات أولوية تتعلق بميثاق للمواطنين، وتمكين المرأة اقتصاديا، والتنمية الحضرية، والزراعة الشاملة، والهياكل الأساسية الوطنية، وتستهدف تحسين الظروف من أجل النهوض بالتنمية المستدامة والاستقرار؛

٤٠ - ***تجدد التزامها*** بتقديم الدعم على المدى الطويل لأجل التنمية الاقتصادية لأفغانستان على أساس مبدأ المساءلة المتبادلة على نحو ما يرد في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، وتناشد على وجه الاستعجال جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، أن تواصل تزويد أفغانستان بكل ما يمكن ويلزم من المساعدة الإنسانية والمالية والتقنية والمادية، والمساعدة اللازمة للإنعاش والتعمير والتنمية والتعليم، بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان ووفقا للإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان والبرامج الوطنية ذات الأولوية الواردة فيه، وتشدد على الأهمية البالغة للتنفيذ المستمر والمتتالي المراحل لبرنامج الإصلاح والبرامج الوطنية ذات الأولوية وأهداف التنمية والحوكمة المتفق عليها في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة؛

٤١ - ***تسلّم*** بالتطور الكبير والتقدم الملحوظ اللذين حققتهما أفغانستان في ظل اطراد الدعم المقدم من المجتمع الدولي في السنوات الماضية، وتعرب عن تأييدها لإعادة تأكيد وتوطيد الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي خلال مؤتمر لندن بشأن أفغانستان المعقود في عام ٢٠١٤ مع بدء عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤) الذي ستوطد خلاله أفغانستان سيادتها من خلال تعزيز إقامة دولة تتوفر لها مقومات البقاء وتؤدي كامل مهامها خدمة لشعبها، وتحث حكومة أفغانستان على إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، وبخاصة المرأة، في وضع برامج الإغاثة والتأهيل والإنعاش والتعمير وتنفيذها، وترحب بعرض حكومة أفغانستان للبرنامج الوطني ذي الأولوية لتمكين المرأة اقتصاديا، وترحب بإطلاق خطة تمكين المرأة اقتصاديا في آذار/مارس ٢٠١٧ وإنشاء وحدة تنسيق البرنامج الوطني ذي الأولوية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وشؤون الشهداء والمعوقين بوصفها تدابير هامة لتنفيذ البرنامج الوطني ذي الأولوية لتمكين المرأة اقتصاديا؛

٤٢ - ***ترحب*** بالتقدم المطرد المحرز في تنفيذ إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة وآلية الرصد المنصوص عليها فيه، الذي أعادت فيه حكومة أفغانستان تأكيد التزامها بتعزيز الحوكمة في ظل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتقيد بالدستور الأفغاني، واعتبرت أن ذلك الالتزام جزء لا يتجزأ من النمو المطرد والتنمية الاقتصادية، والتزم فيه المجتمع الدولي بتحسين الكفاءة في تقديم المعونة الإنمائية عن طريق مواءمة المساعدة مع البرامج الأفغانية الوطنية ذات الأولوية، وتقديم المساعدة عن طريق الميزانية الوطنية للحكومة، حسبما يرد في إعلان طوكيو: الشراكة من أجل الاعتماد على الذات في أفغانستان - من مرحلة الانتقال إلى التحول[٨]، وعلى نحو ما أعيد تأكيده في البيان الصادر عن مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان ومؤشرات إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة؛

٤٣ - ***تثني*** على حكومة أفغانستان لقيامها بتوفيق استراتيجيتها الإنمائية الجديدة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٩]، وتعترف بما أحرزته الحكومة من تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠٢٠، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة الحكومة في إنجاز ما لم تكمل إنجازه من الأهداف الإنمائية للألفية وفي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

---

(٨) A/66/867-S/2012/532، المرفق الأول.

(٩) القرار ١/٧٠.

٤٤ - ***تثني أيضا*** على حكومة أفغانستان لقيامها بتحسين شفافية الميزانية ولجهودها المبذولة من أجل تحقيق الاستدامة المالية، وتلاحظ ما يحمله المستقبل من تحديات، وتحث على مواصلة بذل الجهود الكفيلة ببلوغ الأهداف المحددة فيما يتعلق بالإيرادات؛

٤٥ - ***تسلّم*** بضرورة زيادة تحسين ظروف معيشة الشعب الأفغاني، وتشدد على ضرورة تعزيز ودعم تنمية قدرة حكومة أفغانستان على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المحلي، وبخاصة خدمات التعليم والصحة العامة؛

٤٦ - ***تكرر تأكيد*** ضرورة توفير المرافق التعليمية والصحية في جميع أنحاء البلد للأطفال الأفغان، وخصوصا للفتيات الأفغانيات، وترحب بالتقدم المحرز في قطاع التعليم العام؛

اللاجئون

٤٧ - ***تعرب عن تقديرها*** للحكومات التي لا تزال تستضيف لاجئين أفغانا، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، وتعترف في الوقت ذاته بالعبء الضخم الذي تحملته حتى الآن في هذا الصدد، وتطلب إلى المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم بسخاء، وتطلب إلى المنظمات الدولية المعنية، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، مواصلة العمل بشكل وثيق مع أفغانستان والبلدان التي تستضيف لاجئين أفغانا بهدف تيسير عودتهم الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم؛

٤٨ - ***ترحب*** بنتائج الجزء الرفيع المستوى المخصص لمشكلة اللاجئين الأفغان من الدورة السادسة والستين للجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين التي عقدت في جنيف يومي ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥[(١٠)]، وترحب أيضا بنتائج المؤتمر الدولي المعني باستراتيجية الحلول المتعلقة باللاجئين الأفغان الرامية إلى دعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة إلى البلدان المضيفة الذي عقد في جنيف يومي ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠١٢، وتتطلع إلى مواصلة تنفيذ البيان المشترك الصادر عن المؤتمر والرامي إلى زيادة استدامة العودة ومواصلة تقديم الدعم إلى البلدان المضيفة من خلال ما يقدمه المجتمع الدولي من دعم مطرد وما يبذله من جهود محددة الهدف؛

٤٩ - ***تعرب عن قلقها*** إزاء الزيادة الأخيرة في عدد المشردين داخليا واللاجئين من أفغانستان، وتشدد على أن الاستقرار والتنمية يمكن تحقيقهما في أفغانستان إذا لمس المواطنون بأن لهم مستقبلا في بلدهم، وتكرر للبلدان المضيفة والمجتمع الدولي تأكيد الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي للاجئين فيما يتعلق بحماية اللاجئين، ومبدأ العودة الطوعية، والحق في التماس اللجوء، وكفالة السماح بوصول وكالات الإغاثة الإنسانية إلى جميع المشردين داخليا واللاجئين بطريقة آمنة دون عائق بغرض حمايتهم وتقديم المساعدة إليهم، وتهيب بالبلدان الاستمرار في قبول عدد مناسب من اللاجئين الأفغان من أجل إعادة توطينهم، تعبيرا عن التضامن والمشاركة في تحمل المسؤولية؛

(١٠) انظر: *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السبعون، الملحق رقم ١٢ ألف* (A/70/12/Add.1)، المرفق الثاني.

٥٠ - ***تحيط علما*** بإطار التعاون الموقع بين حكومة أفغانستان والاتحاد الأوروبي والمعنون ”الطريق المشترك للمضي قدما بمسائل الهجرة“، وتؤكد، في هذا السياق، أهمية التعاون الوثيق والفعال في سبيل معالجة مشكلة الهجرة غير النظامية بطريقة شاملة، مع التركيز على النحو الواجب على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة والنظر فيها، بسبل منها إيجاد فرص العمل وتوفير أسباب العيش للعائدين في أفغانستان، ووفقا للالتزامات والواجبات الدولية، بما في ذلك حقوق الإنسان والحقوق القانونية الواجبة لجميع المهاجرين وحقوق الأشخاص المحتاجين للحماية الدولية وفقا لأحكام اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين[١١] وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها، حسب الاقتضاء[١٢]؛

٥١ - ***ترحب*** بالتزام حكومة أفغانستان بجعل إعادة اللاجئين الأفغان إلى الوطن وإعادة إدماجهم إحدى أولى أولوياتها الوطنية، بما في ذلك عودتهم الطوعية والآمنة والكريمة وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة في عمليتي التخطيط للتنمية وتحديد الأولويات على الصعيد الوطني، وتحيط علما في هذا الصدد بانضمام أفغانستان إلى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[١٣] في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، وتشجع وتؤيد جميع الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تنفيذ هذا الالتزام؛

٥٢ - ***تعيد تأكيد دعمها القوي*** لتنفيذ استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الإدماج المستدام ومساعدة البلدان المضيفة التي أقرها المجتمع الدولي في عام ٢٠١٢، وتنوه بحزمة تعزيز العودة الطوعية وإعادة الإدماج للاجئين الأفغان بوصفها طريقة مبتكرة لتعزيز العودة المستدامة وإعادة الإدماج؛

٥٣ - ***ترحب*** باستمرار عودة الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا عودة طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة، وتلاحظ في الوقت نفسه التحديات الأمنية التي تواجه أفغانستان؛

التعاون الإقليمي

٥٤ - ***تؤكد*** الأهمية البالغة للنهوض بالتعاون الإقليمي البنّاء بوصفه وسيلة فعالة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، وتسلم في الوقت ذاته، في هذا الصدد، بأهمية مساهمة بلدان الجوار والشركاء الإقليميين والمنظمات الإقليمية، وتشير في الوقت ذاته إلى أهمية إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢[١٤]، وترحب في الوقت ذاته، في هذا الصدد، باستمرار التزام المجتمع الدولي بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتشجع على مواصلة تحسين العلاقات والنهوض بالتعاون بين أفغانستان وجيرانها، وتدعو إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد، بما في ذلك في إطار عملية قلب آسيا - إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، ومن قبل المنظمات الإقليمية والشراكات الاستراتيجية الطويلة الأجل والاتفاقات الأخرى الرامية

(١١) United Nations, *Treaty Series*, vol. 189, No. 2545.

(١٢) المرجع نفسه، المجلد ٦٠٦، الرقم ٨٧٩١.

(١٣) المرجع نفسه، المجلد ٢٢٤١، الرقم ٣٩٥٧٤.

(١٤) S/2002/1416، المرفق.

إلى إرساء السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان، وترحب بالمبادرات الدولية والإقليمية المتخذة في هذا الصدد، مثل مبادرات منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وعملية مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتشكيل القوات المسلحة لأفغانستان وباكستان والصين وطاجيكستان لآلية التعاون والتنسيق الرباعية لمكافحة الإرهاب والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا؛

٥٥ - ***ترحب*** بمبادرات الربط الإقليمي الهامة، ولا سيما ما اتخذ منها في إطاري مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان وتدابير بناء الثقة لتيسير تعزيز التجارة في جميع أنحاء المنطقة المتخذة في إطار عملية قلب آسيا - إسطنبول، وتشيد بعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي السابع بشأن أفغانستان في عشق أباد، في يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وتتطلع إلى مؤتمر قلب آسيا الوزاري المرتقب المقرر عقده في باكو، في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛

٥٦ - ***تشدد***، في هذا الصدد، على أهمية تعزيز شبكات النقل المحلية والإقليمية الكفيلة بتسهيل الربط بين المناطق من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار والاكتفاء الذاتي، وبخاصة إكمال مد خطوط السكك الحديدية وشق الطرق البرية المحلية وصيانتها، وإقامة مشاريع إقليمية للمساعدة على زيادة الربط بين المناطق، وتعزيز القدرات في مجال الطيران المدني الدولي، وتؤكد أيضا أهمية تعزيز الهياكل الأساسية الجيدة، وتقر بأن مبادرات ومشاريع التعاون والربط الإقليميين يتعين أن تحترم سيادة الدول وسلامتها الإقليمية؛

٥٧ - ***ترحب*** بالجهود الرامية إلى تعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي، بما في ذلك تدابير تيسير الربط والتجارة والمرور العابر على الصعيد الإقليمي، وتحث على مواصلة بذل المزيد منها، بما في ذلك من خلال مبادرات للتنمية الإقليمية مثل مبادرة ''الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين''، والمشاريع الإنمائية الإقليمية، مثل مشروع خط أنابيب الغاز العابر لتركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، ومشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا (CASA-1000)، واتفاق شابهار بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية والهند، واتفاق طريق المرور العابر للازورد وتجارته ونقله، ومشروع جزء السكك الحديدية الرابط بين تركمانستان وأكينا، والاتفاقات التجارية الثنائية للمرور العابر، وتوسيع نطاق التعاون القنصلي لإصدار التأشيرات وتيسير أسفار أصحاب الأعمال بهدف توسيع النشاط التجاري وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك في مجالات الربط بين الهياكل الأساسية وإمدادات الطاقة والنقل والإدارة المتكاملة للحدود، بغية تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص العمل في أفغانستان والمنطقة، وتلاحظ في الوقت نفسه الدور التاريخي لأفغانستان باعتبارها معبرا بريا في آسيا، وتشير إلى أن هذا التعاون الاقتصادي الإقليمي له دور هام في تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتحث في هذا الصدد جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على كفالة توفير بيئة آمنة لهذه المبادرات الإنمائية والاتفاقات التجارية حتى يتسنى تنفيذها بالكامل، وترحب بالتقدم الذي حققته هذه المبادرات والمشاريع في تعزيز الربط الإقليمي والتجارة والنقل العابر، بما في ذلك نقل الشحنة الأولى من الهند إلى أفغانستان عبر ميناء تشابهار وإنشاء ممر الشحن الجوي المباشر بين أفغانستان والهند؛

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان والمجلس المشترك للتنسيق والرصد

٥٨ - ***تعرب عن تقديرها*** لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لما تنجزه من عمل وفقا للولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن في قراره ٢٣٤٤ (٢٠١٧)، وتؤكد استمرار أهمية الدور التنسيقي المحوري والمحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في النهوض بمشاركة دولية أكثر اتساقا، وتنوه بالدور المحوري الذي يقوم به المجلس المشترك للتنسيق والرصد في هذا الصدد؛

٥٩ - ***تحيط علما*** بنتائج الاستعراض الاستراتيجي للمهام المقررة والأولويات والموارد ذات الصلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان[١٥] وتدعو إلى تنفيذ توصيات الأمين العام، بغية ضمان قدر أكبر من التنسيق والاتساق والكفاءة بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، استنادا إلى نهج ”وحدة العمل في الأمم المتحدة“، وتمشيا مع خطة الإصلاح وبرنامج الأولويات الوطنية لحكومة أفغانستان؛

٦٠ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان وعن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

٦١ - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسبعين البند المعنون ”الحالة في أفغانستان“.

الجلسة العامة ٥٨
٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

---

(١٥) انظر A/72/312-S/2017/696.